دور رأس المال البشري في تحسين جودة التعليم العالي وانعكاسه على التنمية المستدامة في العراق

أ.د سعيد علي محمد العبيدي
جامعة الانبار / كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد
Saeed60ali@uoanbar.edu.iq
07906145135

م.م مهند جميل وحيد العبيدي
المديرية العامة لتربية الانبار
قسم تربية هيت
muh21n3008@uoanbar.edu.iq
07808186383

الملخص:

يعد الاستثمار في رأس المال البشري أحد أهم العناصر الأساسية في بناء المجتمعات وجوهر عملية التنمية المستدامة، مما يضع الاستثمار في الموارد البشرية على رأس أولويات الحكومات وصناع القرار حول العالم. وفي هذا السياق يتناول البحث قضايا تتعلق بأهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق. هذا البحث يستعرض الأثر الكبير لرأس المال البشري في تعزيز جودة التعليم العالي في العراق وتأثيره المباشر على التنمية المستدامة. يركز البحث على الفهم العميق لكيف يمكن أن يؤثر الاستثمار في البنية البشرية على مستوى التعليم وكيف يمكن أن تكون هذه الزيادة في الجودة محفزًا للتنمية على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: (راس المال البشري، جودة التعليم، التنمية المستدامة).

Abstract:

Investing in human capital is one of the most important basic elements in building societies and the essence of the sustainable development process, which places investment in human resources at the top of the priorities of governments and decision-makers around the world. In this context, the research addresses issues related to the importance of investing in human capital as it is one of the basic pillars of achieving sustainable development in Iraq. This research reviews the significant impact of human capital in enhancing the quality of higher education in Iraq and its direct impact on sustainable development. The research focuses on deeply understanding how investment

in human infrastructure can impact the level of education and how this increase in quality can be a catalyst for long-term development.

Keywords: human capital, quality of education, sustainable development

المقدمة:

في ظل التحولات العصرية وتطلع المجتمعات نحو التطوير والتقدم، يبرز دور رأس المال البشري كعنصر رئيسي في تحسين جودة التعليم العالي والمساهمة في التنمية المستدامة، ويمثل التعليم العالي ركيزة أساسية لتطوير المهارات وتحسين القدرات، وبالتالي، تعزيز قدرة المجتمع على التكيف مع متطلبات العصر في العراق، تشكل تحديات متعددة أمام النظام التعليمي، ولكن الاستثمار في رأس المال البشري يعد أداة حيوية لتحقيق تحسين في جودة التعليم العالي.

وان دور رأس المال البشري يمثل مجموعة من المهارات والمعرفة التي يتمتع بها الأفراد، وهو عامل أساسي يحدد مدى استعداد المجتمع لمواجهة التحديات المعاصرة. من خلال تطوير الكوادر البشرية وتعزيز القدرات الفردية، ويمكن أن يلعب رأس المال البشري دوراً رئيسيا في تعزيز جودة التعليم العالي. إذا كانت جودة التعليم العالي تعتبر رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، فإن تطوير رأس المال البشري يسهم بشكل فعّال في تحقيق هذه الرافعة. المهارات والمعرفة المكتسبة من خلال التعليم العالي تمهد الطريق لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

إن إبراز دور رأس المال البشري في تحسين جودة التعليم العالي في العراق يشكل خطوة حيوية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، توجيه الاستثمارات والجهود نحو تطوير المهارات والمعرفة يمثل إشارة إيجابية نحو مستقبل مستدام ومزدهر.

أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من ان التنمية المستدامة التي تعتبر مؤشراً على تطور البلد وهذا يعني الاهتمام بالعوامل المحفزة للتنمية المستدامة والتي من اهمها الاستثمار في رأس المال البشري يمكن أن يسهم في التأكيد على دور التعليم العالي باعتباره من أهم مصادر القوة في تحقيق التنمية المستدامة من أجل إعداد قوى بشرية لديها القدرة على تحمل المسئولية المستقبلية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان زيادة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال زيادة جودة التعليم وكذلك زيادة معارف ومهارات السكان تنعكس إيجابيا على التنمية المستدامة.

مشكلة البحث:

ومما تقدم يمكن تحديد مشكلة البحث الحالي في الجهد الذي يمكن أن تقوم بـه مؤسسات التعليم العالي في العراق من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والدور الذي يمكن أن تسهم به عملية ضمان الجودة في هذا الشأن. ويمكن صياغة هذه المشكلة في الأسئلة الآتية:

ما دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة؟

ما معوقات تحقيق الاستدامة بالتعليم العالي في العراق؟

ما آليات تفعيل معايير ضمان جودة التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة؟

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي محاولة التوصل إلى معايير لضمان جودة التعليم العالي في العراق، وآليات تفعيل هذه المعايير لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

منهج البحث:

يستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي لبحث الأسس الفلسفية للتنمية المستدامة والمتضمنة مفهومها وأبعادها وأخلاقياتها، كما يفيد المنهج الوصفي في إبراز الأسس الفلسفية لضمان جودة التعليم العالي من حيث مفهومها وأهدافها ومراحلها وخصائصها ومبرراتها ومعاييرها، ومتطلبـات تفعيلها لتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الاول:

اولا: مفهوم رأس المال البشري

تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم بتعدد الاقتصاديين الذين اهتموا بهذا الموضوع وتناولوه بالدراسة والتحليل، نظرا لتعدد أبعاده الاقتصادية وغير الاقتصادية واختلاف وجهه النظر فيها.

فقد عرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (Ecoco) (بأنه عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا على ألا يقتصر هؤلاء الأفراد على السكان العاملين بل يمتد إلى الاشتراك الفعلي أو المنتظر، أو الذي يمكن الحصول عليه من

الأشخاص الآخرين في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هو عبارة عن مجموعة من النشاطات والإجراءات والبرامج التي تهدف إلى تأهيل وتطوير الأفراد بطريقة عقلانية تساهم في تحسين أدائهم الحالي والمستقبلي لأعمالهم **(القصيفي، ١٩٩٥: ٨١)**

ويعرف شولتز رأس المال البشري على أنه مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها في استغلال مجمل الموارد الاقتصادية، يمثل المجموع الكلي والكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع، فإذا كان يمثل الكفاءات الذهنية والمستويات العلمية للسكان فيتم تحديده من خلال المستوى التعليمي المرتبط بالخبرة والمعرفة، أما إذا كان الكلي فيحتسب من خلال المجتمع الكلي للسكان. **(Schultz,1965: 51)**.

ثانياً: أبعاد الرأس المال البشري

أن للرأس المال البشري أهمية كبيرة في تقدم وتحضر المجتمعات وكذا تنمية اقتصاديتها وله أبعاد متعدد منها: **(بانوري واخرون: ١٩٩٥: ١١)**

– **البعد الثقافي:** أن تطور المجتمع حضاريا يكون بتنمية الرأس المال البشري وذلك بزيادة عدد المثقفين والمؤهلين وبزيادة درجة الوعي لديهم.

– **البعد الاقتصادي:** أن تعليم وتكوين الفرد يساعد على تنفيذ برامج إنمائية للبلد، لان الفرد المؤهل لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة لاقتصاد البلد.

– **البعد الاجتماعي:** أن التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكسبه سلوكيات متوازنة وايجابية تجعله أكثر تفهما للمشكلات الاجتماعية.

– **البعد العلمي:** أن البحث العلمي والابتكار والاختراع يساهموا في تقدم التقني للبلد في جميع المجالات.

–**البعد الأمني:** أن تعليم وتكوين الفرد يخفف معدل البطالة والذي يتناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي مما يسلهم في استقرار الأمني للمجتمع.

ثالثاً: خصائص رأس المال البشري: (برنامج الامم المتحدة الانمائي،١٩٩٥: ١١)

١– قدرته على التقاط المعلومات وتحويلها إلى معرفة قابلة لاستخدام أي تجسيد ما تم تعلمه نظريا.

٢– القدرة على التكيف والتعلم بسرعة وامتلاك المهارات اللازمة في عصر المعرفة واقتصاد المعرفة.

٣– إتقان التعامل مع تقنية المعلومات والتقنية المعتمدة على الحاسب وتطبيقها في مجال العمل.

٤- القدرة على التعاون والعمل ضمن فريق وإتقان مهارات الاتصال اللفظية والكتابية.

٥- القدرة على التحرك والتغيير بسرعة والإحساس بضرورة الاستعجال في متابعة التغيرات وتلبية حاجات المستهلكين

رابعاً. أهمية الاستثمار في رأس المال البشري

يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره من دون تعليم حيث يساهم التعليم في تراكم رأس المال البشري بأن أهمية رأس المال البشري تتجلى بالنقاط الآتية: **(الدليمي، ٢٠١٤: ٨٩)**

١-يعد رأس المال البشري مصدراً مهماً في تعزيز القدرات الإنتاجية للمؤسسات.

٢- يعد مدن المصادر الحرجة والفريدة التي تؤثر على الأداء، لأن ما يمتلكه الأفراد من معارف ومهارات وخبرات وتعليم وقدرات وغير ذلك، تؤثر بشكل مباشر على أداء المؤسسات، لأن المؤسسة التي تمتلك رأس مال بشري غني يمكنها أن تنافس وتبقى وتنمو وتتطور بفعل ما سيضيفه العاملون من إبداعات وابتكارات جديدة.

٣- يساعد في خلق وابتكار وإنشاء معارف جديدة يتم استخدامها وتوظيفها في تطوير عمل المؤسسة.

إنه مورد نادر يصعب على الآخرين تقليده أو محاكاته، وهذا يتطلب مدن الشركة الحفاظ عليه وتطويره والاهتمام به وعدم السماح بخسارته.

٤- يساعد في زيادة كفاءة استخدام الأصول ويحقق إنتاجية، أعلى، فالتدريب أحد مكونات رأس المال البشري، فالشخص الذي يمتلك تدريبًا وتأهيلا سيكون أكثر قدرة على استخدام أصول المؤسسة المختلفة بكفاءة عالية.

٥- له تأثير مباشر على قدرة الرياديين وأصحاب الأفكار الجديدة على صعيد تأمين رأس المال التمويلي اللازم لبدء مشاريع جديدة.

خامساً: بعض النظريات التحليلية لرأس المال البشري

١- نظرية المصفاة:

اعتبرت نظرية المصفاة (الفيلتر) التي طورها أساساً كتاب مصل كتنويع يكمل نظرية رأس المال البشري، ووفق نظرية المصفاة فان التعليم لا يرفع الإنتاجية للفرد بل يكشفها لرب العمل أو يكشف له خصائص العمال وقابليتهم (التي محبذة من أجل الكسب) في غياب اختبارات أخرى أو معلومات حول قدراتهم، فالتعليم يلعب أذن دور المصفاة التي تغربل الأشخاص علي مدخل سوق العمل أو داخله بمناسبة التوقيع) ، وقد أجريت العديد من المحاولات من أجل اختبار هذه

الفرضية، غير أن نتائج البحث لم تكن حاسمة، **(عزت، ١٩٩٥: ٧٨)**

٢- نظرية الإشارة:

قد طورت نظريات أخرى لنفس الهدف، تفسير فروق الدخل ودور التعليم في تحديدها، ومن هذه النظريات نظرية الإشارة التي طورها (١٩٧٣) (Spence) والتي تظل في نطاق إطار الكلاسيكيين الجدد وتعتبر أن الفرد يمتلك مؤشرات وإشارات، فالأولى خصائص غير قابلة للتغيير (العرق، الجنس....) والثانية قابلة للتغيير والاكتساب (التعليم خبر العمل، ..... وهذه المؤشرات والإشارات تشكل لرب العمل وسيلة تسمح له بمعرفة مسبقة (من الخبرة) عن إنتاجية المرشح للعمل وبالتالي تحديد راتبه . **(باقر ، ٢٠٠٣ : ٤٥)**

٣- نظرية التنافس على العمل

تؤكد نظرية التنافس على العمل على أن الإنتاجية ليست خاصية الفرد بل خاصية العمل ووفق لهذه النظرية فان رب العمل يختار من أجل شغل الأعمال وكذلك إنتاجيتها محدده بالتكنولوجيا وإذا كانت مؤهلات العاملين (والأجور المخصصة لهم مرتبطة ببعض الأعمال فهذا يفسر بعوامل مؤسسية. فجانب الطلب يفقد أذن قاعدته المعهودة (الأسعار والأجور والعرض يتكون من العمال في خط الانتظار لهذه الأعمال. ويستعمل رب العمل الشهادات كإجراء لغربله الأفراد المرشحين للتعيين لأنها تكشف قدره هؤلاء علي التكيف والتعلم، ومن أجل العامل فإن تكلفة فترة الانتظار ستسدد بالرواتب المرتفعة للمناصب المنشودة وبوجود السوق الداخلية التي تسمح لرب العمل بتنظيم برامج أو تأهيل لي رأس العمل، وقد تطورت هذه النظريات بسرعة بنتائج دراسات عديدة تظهر أن الكسب أكثر ارتباطاً بمتغيرات العمل وبالأصل الاجتماعي الاقتصادي منها رأس المال البشري **(عدنان، ١٩٩٥: ٦٧)**

المحور الثاني: الأسس الفلسفية لضمان الجودة بالتعليم العالي

١ – مفهوم ضمان الجودة بالتعليم العالي:

لفترة طويلة لم تكن الجودة من اهتمامات قطاع التعليم، وربما يرجع السبب في ذلك على أن التعليم ينظر إليه على أنه خدمة عامة أساسية ورمز اجتماعي واقتصادي ينشأ بمراسيم وقوانين برلمانية ذات مصداقية عالية، وفي أواخر الثمانينات زاد الطلب من الطلاب والمجتمع في المجتمعات الغربية على ضمان الجودة في التعليم العالي نتيجة لضغوط القطاع الاقتصادي على مدى عقود وانخفاض موارد البنية التحتية واشتداد المنافسة على المستوى المحلي، ومن ثم أصبح من الضروري تحقيق الجودة في المجال التعليمي، والاعتراف بحاجات الطلاب والمؤسسات التعليمية

وإيجاد مناخ للجودة يفي بالاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية التي تحقق مستويات عليا من التكامل الأكاديمي (١٢-١١: ٢٠٠٢ ،Friend Pereira)

ويمكن النظر إلى ضمان الجودة بصفتها من أهم قضايا إصلاح التعليم على مستوى العالم، فمنذ أوائل التسعينيات من القرن الفائت اكتشفت البلدان والمنظمات غير الحكومية إمكانية ضمان الجودة كوسيلة للمحاسبية في نظم التعليم التي لا تخضع لمعايير محددة بإقرار هذه المحاسبية على جميع الأطراف بصورة ملموسة ومرئية، حيث إن ضمان الجودة لا يوفر فقط أفضل المعلومات وأحسن عائد للتعليم العالي بل سو يزيد من التكامل بين الأنظمة الاجتماعية على نطاق واسع (٢٠٠٨:٩ ،Serrano Verde).

والجودة بصفة عامة تعني قيمة أو جدارة أو استحقاق، وعند تطبيقها في التعليم العالي ترتبط بخصائص النظام، إذ تشير إلى مجموعة من العناصر التي تشمل مستوى تحصيل الطلاب وقدرة المعلمين ومؤهلاتهم والمعايير التي يمكن أن تطبق على المرافق والأجهزة وفاعلية التدريس والتخطيط والعمليات الإدارية والبرامج ذات الصلة باحتياجات الطلاب والبلد في عالم اقتصاد المعرفة (٢٠٠٥:١٨٥ ،Al Bandary).

ومفهوم ضمان الجودة ليس بمفهوم جديد ولكن الجديد فيه هو امتزاجه بمصطلحات ومنهجيات جديدة مما أدى إلى حدوث تطور جديد فيه يشير إلى سياسات واسعة وعمليات تستهدف ضمان الحفاظ على الجودة وتعزيزها، وأصبح هو المنهجية الأساسية في مجال الأعمال في العالم الغربي منذ الخمسينيات وأوائل الستينيات، وأول تطوير له كان في قطاع الأعمال، باعتباره بوابة النجاح الاقتصادي، فالحاجة إلى زيادة الربح في بيئة تنافسية تتطلب خفض التكلفة وزيادة المبيعات، وأن أفضل وسيلة لزيادة المبيعات هي تحقيق ضمان الجودة بسعر معقول للخدمة أو المنتج (٤٢١-٤٢٢: ٢٠٠٦ ،Opre & Opre)

ويشير "رودث وإسبورن" إلى أن مفهوم ضمان الجودة استعير من الولايات المتحدة وتم تكييفه على نطاق التعليم الأوروبي، وإن كان ثمة فروق في النظرة إليها، فضمان الجودة بالمعنى الأوروبي يتضمن تأسيس تقييم تعليمي في المؤسسات التعليمية، أما في الولايات المتحدة فيتضمن تقييم المعلمين عن طريق الطلاب، ويشير أيضا على الأساليب المتبعة في المحاسبية ذات التركيز على الإنتاجية، ويرجع مفهوم ضمان الجودة في الولايات المتحدة إلى تاريخ تكوين هيئات الاعتماد والتي بدا إنشاؤها في أواخر الثمانينات، وبالرغم من أن هذه الهيئات غير حكومية وغير ربحية، إلا أن قراراتها، فيما يتصل بالاعتمادية، ذات تأثيرات واضحة (٢٠٠٢:٣٥٧ ،Spom & Rhodes).

٢ – أهداف ضمان الجودة بالتعليم العالي:

إن القضية الرئيسية في ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي هي تحسين مستوى عمليات التعليم والتعلم والبحث والبرامج الدراسية، وتحسين جودة الخريجين، وكيفية تحديد وقياس الجودة والمداخل الإدارية لتحسين المخرجات في هذه المؤسسات، وكيفية إقناع المهتمين بالتعليم وأصحاب الأعمال بأن مؤسسات التعليم العالي تقوم بملائمة الخريجين لحاجات سوق العمل **(حسين، ٢٠٠٥، ١٥٣)**.

ويستهدف ضمان الجودة إيجاد ثقافة للتفوق والتميز في المؤسسة الجامعية، ومن ثم يمكن أن ننظر لضمان الجودة بأنها عملية تحول ثقافي يتم من خلالها تعديل عناصر الثقافة القائمة أو استبدالها بعناصر أفضل، وهذه العناصر تضم القيم والاتجاهات والأنظمة والإجراءات والممارسات العملية والهيكل التنظيمي لإدارة المؤسسات الجامعية.

وتوجد عشرة أهداف لضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي، هي: **(Bandary, 2005, 185)**.

- المسئولية في إنفاق المال العام.
- تحسين جودة الإمدادات التعليمية في التعليم.
- اتخاذ قرارات تمويل معلن عنها.
- أن يكون الطلاب والتدريسيون على علم بما يجري بالمؤسسة التعليمية.
- الحث على المنافسة داخل وبين المؤسسات التعليمية.
- القيام بمراجعة الجودة للمؤسسات التعليمية بصفة دورية.
- القيام بمراجعة الجودة للمؤسسات التعليمية بصفة دورية.
- التحديد الدقيق لحالة المؤسسة التعليمية.
- عدم انتقال السلطات فيما بين الدولة والمؤسسات التعليمية.
- مساعدة الحراك الطلابي.
- إجراء مقارنات لمستوى أداء المؤسسة التعليمية على مستوى العالم.

وباختصار، فالهدف من ضمان الجودة له وجهان الأول داخلي: ويتعلق بالقيمة الأكاديمية للمؤسسة في تحسين عمليات التدريس والبحث العلمي، وكل ما له صلة بالطلاب والمجمع والثاني خارجي: ويسعى إلى تحسين المكانة التنافسية للمؤسسة.

٣ – خصائص ضمان الجودة في التعليم العالي: (٣٢٢: ٢٠٠٣ ،Kohiker)

أ- الشمولية

والمقصود بالشمولية في ضمان الجودة؛ أنها لا تقتصر على عمليات التقييم والاعتماد والمكانة فقط، فهذه العمليات تعتبر نهاية المطاف بالنسبة لضمان الجودة؛ لأنها جميعا تركز على جودة تقييم البرنامج، ومن هنا فإن أهم ما يمكن أن يقال بخصوص هذه أن أدوت ضمان الجودة يجب أن تستخدم لتؤدي إلى توازن وتكامل في عملية تطوير البرامج ككل، ويجب أن تغطي كل مظهر من مظاهر التطوير.

(ب) المشاركة والدعم

إذا كانت عملية ضمان الجودة تعني تقديم مجموعة من الخطوات التي تسبق كل واحدة الأخرى، فإنها بالضرورة تتطلب المشاركة والدعم، وهذه الخاصية مهمة جدا لتقديم معلومات تؤدي إلى السير في الاتجاه الصحيح من منطلق أن ضمان الجودة يعني تحقيق نظام جيد ومخطط لنشر المعرفة والالتزام بالجودة من خلال نظم للمعلومات والاتصال والاستشارة والدعم.

وضمان الجودة عملية مشتركة في كل الوظائف المرتبطة ببناء الجودة، حيث تقوم الإدارة العليا بالدور الرئيس بغرض إيجاد تنسيق مشترك وبناء منظومة مناسبة لتحقيق التطابق بين الإمكانات والمتطلبات

(ج) حدة الوعي:

وإذا كان ضمان الجودة بالمعنى البسيط يعني تفعيل مجموعة من الأدوات، غير أن هذه الأدوات يمكن أن تصبح بلا أهمية ولا فائدة إذا كانت في يد من لا يستطيع استخدامها بصورة صحيحة، حيث لا يستطيع توجيه هذه الأدوات بصورة متسقة ومحددة، فضمان الجودة يجب أن تحدد المسئوليات لأفراد بعينهم وتضمن التعاون : وتحدد المعالم وتوزع الأدوات المناسبة، وفي النهاية فإن الجدول الزمني مهم جدا، ويعي تطبيق الأدوات المناسبة في الوقت المناسب داخل العمليات التعليمية، والموضوع الأهم يعتمد على حدة وعي من هم بهذه المؤسسات وعلى التقاليد والمناخ الاجتماعي لهذه المؤسسات

(د) التحديد الدقيق لمصادر المعلومات ووسائلها:

إن ضمان الجودة يعطي اهتماما بالغا بالوسائل التي يتم من خلالها الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الفعالة وتكون هذه المعلومات متاحة للأطراف المهتمة بدون أي تحريف أو تشويه وهذا يتطلب معلومات معتمدة يمكن استقبالها وإرسالها من خلال مصادر معتمدة أيضًا.

فالطلاب بحاجة إلى معلومات دقيقة عن الجودة التعليمية بما يمكنهم من اختيار المسار والبرنامج التعليمي المناسب لهم، كما يحتاج الأكاديميون والمديرون إلى توافر معلومات تمكنهم من مراقبة المسارات والبرامج التعليمية وتحسينها وتحقيق جودتها بل تسويق أدائهم، كما تحتاج الحكومات المحلية والهيئات الإقليمية إلى معلومات تساعدها على التمويل وتطوير السياسات والمحاسبية، ولهذه الأسباب وغيرها أصبحت إدارة الجودة جزءاً من نسيج الأنظمة التعليمية مع تعددها

(٤) مبررات ضمان جودة التعليم العالي:

يمكن حصر أهم المبررات التي دفعت الدول المختلفة للأخذ بضمان الجودة في التعليم العالي **(الحوت و شاذلي، ٢٠٠٧: ١٨٩).**

(أ) الرغبة في التطوير والتحديث:

وينطوي ذلك على رغبة الجميع في إرساء دعائم التطوير والتحديث وتوفير مقومات الإبداع والابتكار في عالم تتسارع فيه منتجات العقل البشري من معارف وتكنولوجيا، ومعنى ذلك لن تتحقق الرغبة الحقيقية في التحديث لأي مجتمع إلا عن طريق رأس المال البشري دائم الترقي والنمو من خلال إنتاج وإتقان العلم والتكنولوجيا.

بمعنى أن التنمية المستدامة لأي مجتمع سوف تعتمد على ما يمكن لأفراده أن يقدموه لمجتمعهم من نتائج فكري وعقلي فالثروة الحقيقية لمجتمع ما لا تقع فقط في مواردها الطبيعية، ولكن في جودة العلم والقدرة على إنتاج المعرفة.

(ب) التنافسية الدولية في العلم والمعرفة:

فالتعليم العالي يعيش في خضم بيئة دولية معاصرة عالية التنافسية تشهد اطرادا غير مسبوق، في تنامي دور العلم والمعرفة وفي ظل هذه البيئة تبرز أهمية دور الجامعات باعتبارها المنتج الأصيل للمعرفة وتطبيقاتها، وتتعاظم مسئولياتها في الاستجابة لتحديات هذه البيئة والتفاعل مع تأثيراتها على الأمن القومي للدول

ومن هنا فلم يعد التعليم العالي بمعزل عن البيئة التي يوجد فيها، بالمفهوم العالمي، بل هو جزء منها يتفاعل معها في تشكيلها، فهو على جانب إعداد الكوادر البشرية في سوق العمل، والبحث العلمي، يسهم في حل مشكلات المجتمع، وهذا يقتضي منه أن يرسم سياساته في ضوء ما تتطلع إليه بيئته والظروف المحيطة، ومدى احتياجات المجتمع ودرجة التنمية التي يجب أن يحققها.

(ج) مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية:

التعليم العالي هو المحرك الرئيس للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والديمقراطية ومفتاح رئيس للتكنولوجيا والإنتاج، وهو موضع ثقة للمجتمع كقوة محركة للتنمية المستدامة، فمؤسسات التعليم العالي ليست مكانًا للتعليم والتعلم فحسب، بل هي العنصر لأهم لاتخاذ وتنفيذ العمليات الضرورية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية

وبناء على ذلك، فإن التعليم العالي يسعى إلى تكوين البناء المستقبلي للمجتمع، مع التأكيد على الاهتمام بمتغيرات الحاضر، وتسخير إمكانياته بشكل يخدم المستقبل، وهذا يتطلب إستراتيجية واضحة المعالم والاتجاهات كي تستطيع تغيير واقع التعليم العالي بكل مدخلاته الرئيسة، ولا شك أن الإستراتيجية المنشودة لا يمكن أن تتجاهل ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي.

(د) خلق نظام جيد الأداء:

يعتبر وجود نظام جيد الأداء في مؤسسات التعليم العالي أمرًا ضروريًا لإحداث تقدم في المجالات التكنولوجية والصحية والنفسية والبيئية والتعليمية والتنظيمية، ويسهم في التوسع التنموي الاجتماعي والاقتصادي الذي أساسه المعرفة وربما هذا ما جعل كل الدول تحرص على الاهتمام بإنشاء مؤسسات للتعليم العالي، وتطوير قدراته المؤسسية وفعاليته التعليمية من خلال الأخذ بمدخل ضمان الجودة، لقناعتها بأهمية الدور الذي يلعبه في نقل الدول إلى مراحل متقدمة، فالتعليم العالي يعمل على تنمية قدرات الطلاب المعرفية والاجتماعية وصقلها وإثرائها، ومساعدتهم على اكتساب المهارات المفيدة لهم في حياتهم المهنية والعلمية، وإنتاج المعرفة وتطويرها.

المحور الثالث: الاثر المتبادل بين التعليم العالي والتنمية المستدامة في العراق

هناك مفكر صيني يقول (ليس هناك بلاد غير منتجة، لكن هناك عقول غير منتجة) وقال حكيم صيني ايضا (لو اردت ان تخطط لعام واحد _ فأبذر الحبوب ، واذا اردت ان تخطط لمدة عشرة اعوام فأغرس الاشجار، واذا اردت ان تخطط مدى الحياة – فنمي البشر)، اهتمت الكثير من دول العالم اهتماما استثنائيا بالتعليم لكي تجعل من خريجي جامعاتها أكثر قدرة للتكيف مع المتطلبات والتطورات الجديدة في سوق العمل ولا سيما بين الموارد البشرية المتاحة وبين سوق العمل التي لا تقتصر على حجم هذه الموارد فحسب وانما تتوقف على نوعيتها من حيث قدرتها التعليمية وكفاءتها المهنية المواكبة للتطور العلمي والتكنلوجي واذا كانت هذه قاعدة عامة يمكن تعميمها على دول كثيرة فأنها قد تختلف بالنسبة للعراق الذي تميز تأريخه السياسي والاقتصادي والاجتماعي المعاصر على مدى أكثر من ربع قرن مضى بظروف استثنائية لم تشهد الاستقرار

١ –الاهمية الاقتصادية للتعليم

تعد مؤسسات التعليم العالي في اغلب الدول الشريان الرئيسي للتنمية الاقتصادية، اذ لم تعد الجامعات مكانا لأعداد الكوادر المؤهلة، ونشر الثقافة والتعليم وتغذية سوق العمل باحتياجاته فقط، اذ تجاوزت هذه الأدوار التقليدية لتنطلق الى آفاق جديدة وادوار غير تقليدية عمادها الاشتراك المباشر في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الريادة والابتكار والشراكة مع مؤسسات الأعمال واعتماد أساليب الجامعة المنتجة **(الحميداوي ، ٢٠١٩: ١٦٩)**، ويمثل قطاع التعليم ركنا اساسيا من الاستثمار البشري الهادف الى تحقيق عوائد مرتفعة لان تكاليفه تعوض بشكل كبير من خلال العوائد المتراكمة للتعليم على الافراد المتعلمين والمجتمع ككل في صورة مكافأة اعلى وإنتاجه متزايدة ويعتمد ذلك على كيفية تفاعل التعليم مع متطلبات التنمية وعناصرها ويأتي في المقدمة مخرجات جهاز التعليم ومكوناته فقد اختلف الاقتصاديون كثيرا على التحديد الدقيق لطبيعة التعليم كونه سلعة استهلاكية ام سلعة استثمارية فيرى (فريدمان) ان التعليم سلعة استهلاكية بينما التعليم المهني سلعة استثمارية ان الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم هو للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي على اساس ان التعليم جزء لا يتجزأ من تنمية الموارد البشرية لقد لاحظ بعض الاقتصاديين بان زيادات الانتاج القومي التي تحققت في بعض الدول الغربية كانت كبيرة اذ لا يمكن تفسيرها بالزيادات الحاصلة في الارض والموارد الطبيعية وساعات العمل وراس المال المادي وقد عللوا تلك الظاهرة بدور التعليم وزيادة الاستثمار في راس المال البشري والتعليم يمكن ان يساهم في عملية تحديث المجتمع وتهيئة الظروف الملائمة للتصنيع والتنمية وذلك عن طريق تحطيم المعايير الاجتماعية القديمة وايجاد معايير جديدة اكثر ملائمة للاقتصاد الحديث مثال ذلك المعايير التي تحبذ الاخذ بالأساليب الجديدة في الزراعة او في تنظيم الاسرة او المفاهيم والمعايير التي تميل الى تشجيع البحث والاختراع وبناء على ما تقدم يرى كثير من الاقتصاديين بان النظرة التقليدية الى راس المال المادي باعتباره" ذلك النوع من الثروة الذي يمكن بيعه وشراؤه في السوق "هي نظرة غير متكاملة ويرتبون على ذلك ان الانفاق على التعليم هو انفاق استثماري وليس استهلاكي على اطلاقه **(العكيلي ، ٢٠٠٧: ١١٢)**

٢ – واقع التعليم العالي في العراق

يقصد بالتعليم العالي آخر مرحلة من التعليم، وطول هذه المرحلة من (٩–٤) سنوات وتقسم مرحلة التعليم العالي إلى مرحلة البكالوريوس وطول هذه المدة هي (٤) سنوات وأحيانا (٥) في بعض الأقسام، ومرحلة الدراسات العليا وتقسم الى الدبلوم العالي والماجستير وطول هذه المدة هي (٢) سنة ومرحلة الدكتوراه وطول هذه المدة هي (٣) سنوات،

وسنقسم مرحلة التعليم العالي إلى الدراسات الاولية والدراسات العليا ، لقد تأسست وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بموجب القانون (٣٢) لسنة (١٩٧٠) والذي تكون فيه المؤسسة التعليمية النواة الاساسية لتنمية الموارد البشرية في العراق، ثم شرع قانون جديد رقم (٤٠) لسنة (١٩٨٨)، الذي كان يهدف الى احداث تغيرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والتقنية والثقافية، وتلبيه احتياجات خطط التنمية في جميع فروع المعرفة الانسانية ومتطلبات تطوير المجتمع، (قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة (١٩٨٨)، تعد الجامعة احدى المؤسسات الريادية المسؤولة في المجتمع عن تقليص الفجوة وتحديات التنمية، اذ انها تعد القاعدة الأساسية لكل المؤسسات التنموية في المجتمع فهي تتميز عن باقي المؤسسات التنموية في المجتمع بكونها ثلاثية الابعاد في دورها التنموي والريادي والمتمثلة بالاتي: (**بريهي واخرون :٢٠١٦: ٥)**

اولا: البعد التعليمي وهو المسؤول عن اعداد الاجيال المستقبلية

ثانيا: البعد العلمي وهو المسؤول عن فعل المعرفة العلمية وتوظيفها وتكيفها لصالح المجتمع.

ثالثا: البعد التطبيقي وهو المسؤول عن دراسة مصاعب وتحديات العمل التنموي وايجاد المعالجات التنموية ومعالجتها.

اصبح عدد الجامعات الحكومية التابعة الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عام (٢٠١٨) (٣٥) جامعة موزعة في جميع انحاء البلاد ومع تطور المجتمع بدأ نظام التعليم يواجه طلباً متزايداً لالتحاق الطلبة بمراحله المختلفة، وتمت الاستجابة لهذا الطلب عن طريق السماح بتأسيس جامعات وكليات اهلية وحددت العلاقة بين هذا النوع من التعليم والتعليم الجامعي العام من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومن ثم صدر قانون الجامعات الأهلية رقم (١٣) لسنة (١٩٩٦) والقاضي بتعزيز المكانة العلمية للجامعات والكليات الاهلية عن طريق منح الاستقلالية والمرونة العلمية للتطور والأبداع مع ضمان مستوى علمي رصين للخريجين من خلال الاشراف العلمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي عليها وتعد من المؤسسات ذات النفع العام، اذ بلغت عدد الجامعات والكليات الاهلية في العراق عام (٢٠١٨) (٦٤) موزعة في انحاء البلاد. **(المجموعة الإحصائية السنوية ،٢٠١٨)**

أ: واقع التعليم العالي في الدراسات الاولية في العراق.

تم أخذ المؤشرات التي تخص التعليم الجامعي التي هي عدد الطلاب الموجودين وعدد الخريجين وعدد الجامعات وعدد الاساتذة، إن عدد الطلاب الموجودين ويوضح الجدول (١) التطور الكمي والنوعي لبعض مؤشرات التعليم الجامعي في العراق للدراسات الاولية، اذ شهدت مدة الدراسة زيادة كبيرة في اعداد الطلبة اذ ارتفع عدد الطلبة الموجودين في الجامعات العراقية خلال السنوات الدراسية (٢٠٠٥-٢٠٠٤)(٢٠١٩-٢٠١٨) من(٣٦٨٧٥٣) الى

(٧٨٢٤٥٩) طالبا، في حين نلاحظ ان عدد الطلبة المتخرجين خلال مدة البحث كان يرتفع تارة وينخفض تارة اخرى اذ ارتفع عدد الخريجين من (٧٤٥١٨) طالبا في العام الدراسي (٢٠٠٥-٢٠٠٤) الى (١٧٣٢٥٦) طالبا للعام الدراسي (٢٠١٨-٢٠١٩) اما بالنسبة لعدد الجامعات العراقية فقد ازدادت في هذه المدة من (١٧) جامعة في العام الدراسي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) الى (٣٥) جامعة في العام الدراسي (٢٠١٨- ٢٠١٩) ، وسبب هذه الزيادة قيام وزارة التعليم العالي بالموافقة على انشاء عدد من الجامعات لتلبية زيادة الطلب الحاصل على التعليم الجامعي مما ادى الى انخفاض حصة الجامعة الواحدة من الطلبة الموجودين، اذ بلغت حصة الجامعة الواحدة من الطلبة للعام الدراسي (٢٠١٥-٢٠١٤) (١٦٤٢٨) طالباً لكل جامعة بعد ان كانت (٢١٦٩١) طالبا لكل جامعة للعام الدراسي (٢٠٠٤- ٢٠٠٥)، اما عدد الاساتذة فقد ازداد من (٢١٠٤٦) تدريسيا في العام (٢٠٠٤- ٢٠٠٥) الى (٥١٤٣٥) تدريسيا للعام الدراسي (٢٠١٨- ٢٠١٩) اذ جاءت هذه الزيادة نتيجة التعيين واعادة تعيين جميع حملة الشهادات العليا في داخل العراق وخارجه وبمختلف الاختصاصات في الجامعات والمعاهد وكذلك انتقل الكثير من حملة الشهادات العليا من الدوائر الاخرى خارج وزارة التعليم الى الجامعات بعد عام (٢٠٠٣) لسد التسرب الحاصل في الكفاءات ، من خلال متابعة هذا التطور للدراسات الاولية نلاحظ نمو وتطور هذه الدراسات بسبب اهميتها الفعالة في بناء المجتمع وتطوره والارتقاء به الى سبل النجاح .

الجدول (١) التطور الكمي لبعض مؤشرات التعليم العالي للدراسات الاولية في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٨)

السنوات الدراسية	عدد الجامعات	عدد الطلبة المقبولين	عدد الطلبة الموجودين	عدد الطلبة الخريجين	عدد الأساتذة	طالب / استاذ	طالب / جامعة
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٧	٩٥٣٠٥	٣٦٨٧٥٣	٧٤٥١٨	٢١٠٤٦	17	21691
٢٠٠٦-٢٠٠٥	١٧	١٠٩٠٤٤	٣٨٠٢٣١	٧٤٦٦٩	٢٤٤٥٩	15	22366
٢٠٠٧-٢٠٠٦	١٧	٩٩٨٢٢	٣٥٣١٧٣	٧٥٥٢٩	٢٩١٠٩	12	20774
٢٠٠٨-٢٠٠٧	١٧	١١٤٣٥٧	٣٦٨٦٣١	٦٧٠٥٣	٣٠١٠٩	12	21684
٢٠٠٩-٢٠٠٨	١٧	١٠٢٥٨١	٣٨٢٨٧٣	٦٩٠٢٠	٣١٩٨١	11	22521
٢٠١٠-٢٠٠٩	١٩	١٢٣٣٣٩	٤١٦٠٧٤	٧٣٩٨٨	٣٤٠١٦	12	21898
٢٠١١-٢٠١٠	٢٠	١٥٧٥٦٠	٤٧٦٠٠٧	٩٣٣٥٧	٢١١٢١	22	23800
٢٠١٢-٢٠١١	٢٢	١٣٣٢١٩	٤٨٩١٠٥	٩٨٦٧٣	٣٧٤٠٤	13	22232
٢٠١٣-٢٠١٢	٣١	١٨٦١٣٥	٥٥٤٥٨٧	٩٩٧٧٢	٣٩٤٤٥	14	17889

20227	15	٤٠٩٩٣	100190	٦٢٧٠٦٢	١٩٩٠٤٠	٣١	٢٠١٣-٢٠١٤
16428	16	٣٥٣٦٢	100848	٥٧٤٩٩٧	١٦٠٠١٣	٣٥	٢٠١٤-٢٠١٥
17257	16	٣٥٦٢٥	١٣٠٤٨٨	٦٠٣٩٩٥	١٤٨٤١٠	٣٥	٢٠١٥-٢٠١٦
18507	15	٤١٢٣٣	144201	٦٤٧٧٧٠	١٩٠٢٩٢	٣٥	٢٠١٦-٢٠١٧
21252	15	48113	152467	743825	٢٣٣٩٣٥	٣٥	٢٠١٧-٢٠١٨
22355	١٥	٥١٤٣٥	١٧٣٢٥٦	٧٨٢٤٥٩	٢٥٠٣٤٥	٣٥	٢٠١٨-٢٠١٩

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة

وإذ يشير الجدول (١) ان هناك اتجاهاً من التصاعد المستمر في زيادة المدخلات من الموارد البشرية في التعليم وهو واضح بشكل كبير في الشكل (١) وبالرغم من هيمنة ذلك التصاعد المستمر في زيادة اعداد طلاب التعليم العالي الا انه عند مقارنة عدد الخريجين مع عدد الموجودين هناك فجوة كبيرة جدا ويمكن ارجاع الزيادة في عدد الطلبة الموجودين الى زيادة نسبة المقبولين ، وقد أدى توسع التعليم العالي في العراق افقيا الى زيادة عدد المتخرجين وضمن بيئة أسواق العمل الراكدة دون حصول تحسينات جوهرية على نوعية المهارات وتعزيزها الامر الذي فاقم من معدلات البطالة لاسيما بين خريجين الجامعات الذين اخذت اعدادهم بالنمو مع مرور الزمن دون تنسيق مع سوق العمل

الشكل (١) عدد الطلبة الخريجين وعدد الطلبة الموجودين للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٨)

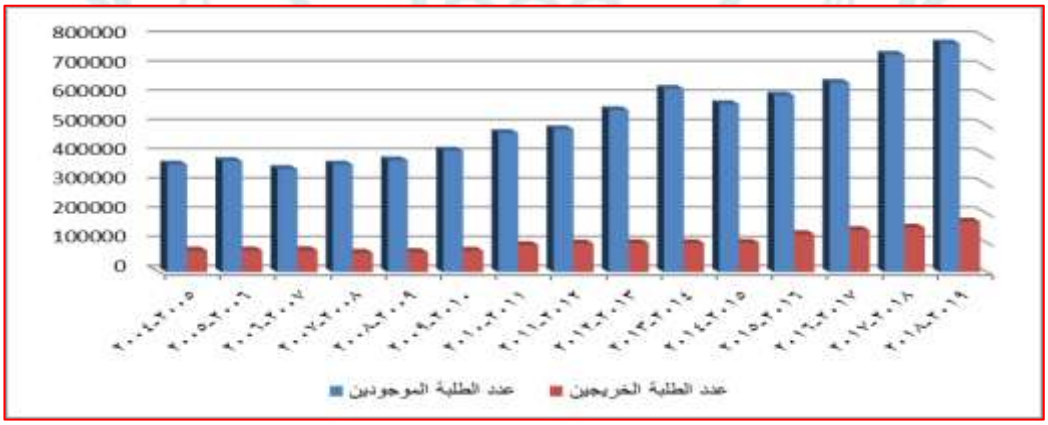

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

ومن خلال الشكل (٢) نجد ان عدد الطلبة المقبولين في عام (٢٠١٣–٢٠١٤) (١٩٩٠٤٠) طالبا ثم ارتفع عدد الطلبة المقبولين بمعدلات متسارعة حيث بلغ عدد الطلبة المقبولين (٢٠١٧– ٢٠١٨) (٢٥٠٣٤٥)

الشكل (٢) عدد الطلبة الخريجين وعدد الطلبة المقبولين للمدة (٢٠٠٤– ٢٠١٨)

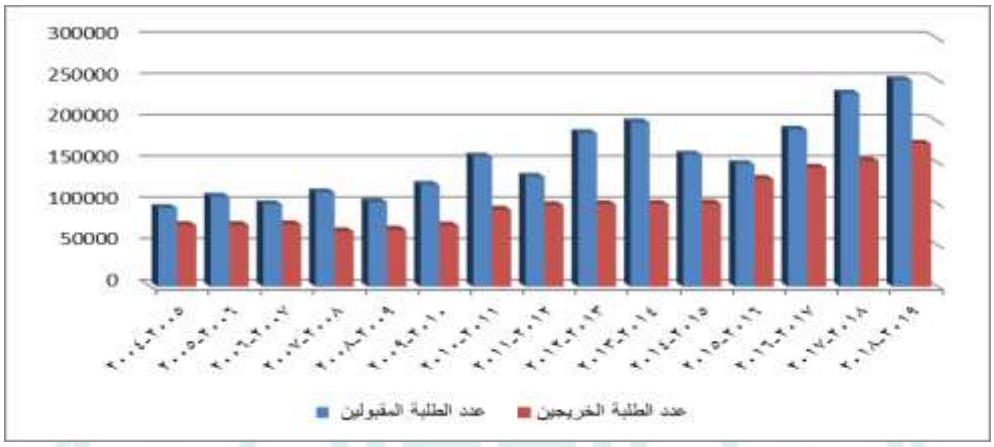

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

اما المدة (٢٠١٠–٢٠١١) الى (٢٠١٨–٢٠١٧) شهدت ارتفاعاً حتى بلغ (١٦) طالباً لكل أستاذ وهذا يعكس الزيادة في عدد الطلبة الموجودين خلال المدة وبشكل كبير يفوق عدد الأساتذة وكما هو موضح في الشكل (٣)

الشكل (٣) عدد الطلبة لكل استاذ للمدة (٢٠٠٤– ٢٠١٨)

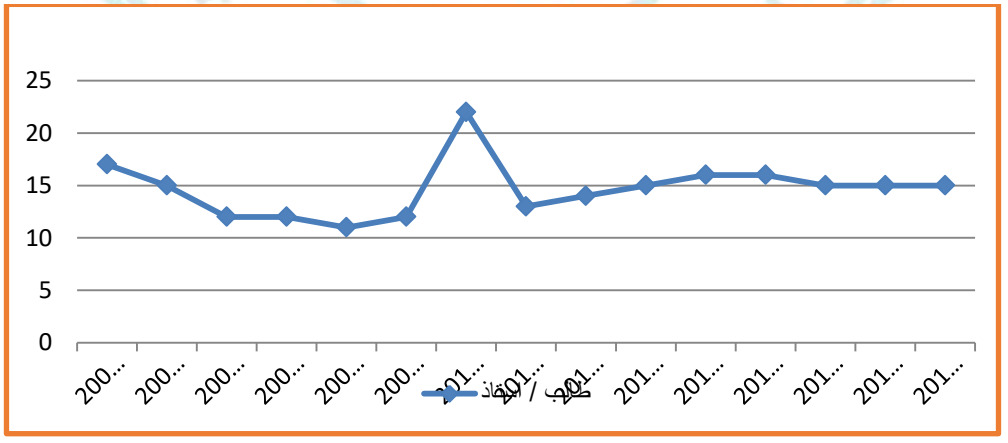

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

ب: واقع التعليم العالي في الدراسات العليا في العراق

تضم كل الجامعات العراقية برامج للدراسات العليا اذ ان الدراسات العليا في العراق حققت انجازات لا بأس بها وتعد من المؤشرات المهمة والدالة على تطور قطاع التعليم الجامعي في العراق مثل مؤشر عدد الطلبة في الدراسات العليا ، فالدراسات العليا في الجامعات العراقية توفر نشاطا بحثيا من خلال رسائل واطاريح الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه لطلبة الدراسات العليا ، وهو يمثل النشاط العلمي الذي يتم بموجبه تخرج الطلبة ونتاجا لتطور هذا القطاع وكذلك يعبر هذا على ان الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم الجامعي هي بمستوى عالٍ ، من خلال الجدول (٢) ارتفعت نسبة الخريجين في الدراسات العليا ايضا خلال مدة الدراسة اذ بلغ عدد الخريجين (١١,٣٤٥) طالبا في السنة الدراسية (٢٠١٨– ٢٠١٩) بعدما كانت (٥,٤٧٧) في السنة الدراسية (٢٠٠٤– ٢٠٠٥) ومن خلال متابعة هذا التطور في الدراسات العليا اعتمدت الوزارة خطة لزيادة عدد مقاعد الدراسات العليا بما يتناسب مع الاتساع الكبير للمنظومة التعليمية في العراق ويتبين مدى اهتمام الدولة في متابعة وتطور هذه الدراسات لما لها من اهمية في رفد المجتمع بالكفاءات العلمية والفنية والادارية.

الجدول (٢) عدد الطلبة الخريجين في الدراسات العليا للجامعات العراقية للسنوات الدراسية (٢٠٠٤– ٢٠٠٥) (٢٠١٨– ٢٠١٩)

السنوات الدراسية	عدد الطلبة الخريجين في الدراسات العليا
٢٠٠٤– ٢٠٠٥	٥٤٧٧
٢٠٠٥–٢٠٠٦	٥٧٥٦
٢٠٠٦– ٢٠٠٧	٥٣٢٨
٢٠٠٧– ٢٠٠٨	٤٣٤٦
٢٠٠٨– ٢٠٠٩	٤٧٠٦
٢٠٠٩– ٢٠١٠	٤٨٢٧
٢٠١٠– ٢٠١١	٤٩١٠
٢٠١١– ٢٠١٢	٥٨٤٦
٢٠١٢– ٢٠١٣	٦٨٨٨
٢٠١٣– ٢٠١٤	٦٤٨٥

٢٠١٤ -٢٠١٥	٨٠٨١
٢٠١٥ -٢٠١٦	٧٥٤٧
٢٠١٦ -٢٠١٧	٧٦١٣
٢٠١٧ -٢٠١٨	٩٣٤٥
٢٠١٨ -٢٠١٩	١١٣٤٥

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)

٣- الانفاق العام على التعليم

ان العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة علاقة قوية جدا، فالأول مؤشر مهم للثاني، اذ يؤدي انخفاض التعليم الى انخفاض التحصيل العلمي وارتفاع معدلات الامية، وهما سببان لانخفاض الدخل لذلك فهما مظهران من مظاهر الفقر والتخلف، ان الخروج من دائرة الفقر يتعلق بمعالجة مشكلة الوقت والاستثمار الجيد للتعليم والتدريب الذي يوفر المهارات والدخل الجيد، ويعد التعليم أداة رئيسة لتنمية رأس المال البشري وزيادة انتاجيته، مما يعكس ارتفاع الدخل وتحسين مستويات المعيشة. وكان للعراق نظام تعليمي يعد الأفضل في الشرق الأوسط حتى عام ١٩٨٠، ولكن منذ ذلك الحين تراجع نظام التعليم الى درجة أنه يصنف على انه الادنى في الشرق الاوسط **(هاشم،٢٠١١: ٢٦٥)**.

ان الاستثمار في التعليم ضرورة أساسية والانفاق المستمر على التعليم مطلوب لتحويل الاقتصاد العراقي الى اقتصاد قائم على المعرفة، اذ لا يمكننا اليوم تخيل اقتصاد متطور بدون مؤسسات جامعية ومعاهد متقدمة تدعم الاقتصاد نحو الازدهار والتنمية، سواء كان ذلك من خلال التقنيات الحرفية أو التقنيات المبتكرة والحديثة، لذا فإن زيادة الانفاق على قطاع التعليم ينعكس بصورة ايجابية في التنمية وزيادة قدرة الافراد على العمل وزيادة الانتاجية **(الكليدار واخرون، ٢٠٠٩: ٤٠)**، ان هذا المؤشر يعكس مدى اهتمام الحكومة في النهوض بواقع قطاع التعليم، إذ يلاحظ من خلال الجدول(٤) ان حجم الانفاق العام بلغ (٢٦٣٧٥١٧٥) مليون دينار وبلغ الانفاق العام على قطاع التعليم (١٤٧٢٧٨٨) مليون دينار وبنسبة مساهمة من اجمالي الانفاق بلغت (٥.٥٨%) في عام (٢٠٠٥)، ثم استمر بعدها الانفاق العام على التعليم بالارتفاع حتى عام(٢٠١٤) ليبلغ ما مقداره(١٠٢١٢٥٠٢) مليون دينار وبمعدل تغير موجب بلغ (١.٠٥%) وبنسبة مساهمة من اجمالي الانفاق العام بلغت (٨.٨٠%) وهي ثاني اكبر قيمة خلال مدة البحث نتيجة تزايد الايرادات النفطية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط الخام في السوق العالمية والتي تشكل حوالي (٩٥ –

٩٨%) من ايرادات الموازنة العامة كونها تعد الممول الرئيس للإنفاق العام، اما في عام (٢٠١٥)انخفض حجم الانفاق على التعليم ليصل الى (٩٨٧٤٥٥٥) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (٣.٣٠-%) وبنسبة مساهمة من اجمالي الانفاق العام بلغت (١٤.٠٢%) بسبب انخفاض الايرادات العامة بفعل انخفاض اسعار النفط وتخصيص الجزء الاكبر من الايرادات نحو القطاعات الاخرى لاسيما العسكرية بسبب الهجمات الارهابية وتدهور قطاع التعليم، وحسب تقرير اليونسكو ان قيمة (٢) مليون طفل هم خارج الدراسة فضلا عن (١٤) الف معلم مهجر، ثم عاود الارتفاع في عام (٢٠١٦)) وبلغ (10303119) مليون دينار وبمعدل تغير موجب بلغ(٤.٣٤%) وبنسبة مساهمة من اجمالي الانفاق العام بلغت(١٣.٧٢%) نتيجة التحسن العام في اسعار النفط واستقرار الوضع الامني اما في عام (٢٠١٧) شهد انخفاضا في حجم الانفاق العام على التعليم اذ بلغ(٣٩٠٧٨٩٩) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (٦٢.٠٧-%) وبنسبة مساهمة من اجمالي الانفاق العام بلغت (٥.١٧%) وذلك لتخصيص الجزء الاكبر من النفقات نحو اعمار المحافظات المتضررة من الحرب.

الجدول (٤) نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق العام في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢١

(مليون دينار)

السنوات	الانفاق العام	معدل التغير السنوي%	الانفاق العام على التعليم	معدل التغير السنوي%	نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام%
2005	26375175	---	1472788	---	5.58
2006	38806679	٤٧.١٣	2051914	٣٩.٣٢	5.28
2007	39031232	٠.٥٧	2728653	٣٢.٩٨	6.99
2008	59403375	٥٢.١٩	4943189	٨١.١٥	8.32
2009	52567025	(١١.٥٠)	5267519	٦.٥٦	10.02
2010	70134201	٣٣.٤١	6617860	٢٥.٦٣	9.43
2011	78757666	١٢.٢٩	7842843	١٨.٥١	9.95

2012	105139576	٣٣.٤٩	9194187	١٧.٢٣	8.74
2013	119127556	١٣.٣٠	10105925	٩.٩١	8.48
2014	115937762	(٢.٦٧)	10212502	١.٠٥	8.80
2015	70397515	(٣٩.٢)	9874555	(٣.٣٠)	14.02
2016	75055865	٦.٦١	10303119	٤.٣٤	13.72
2017	75490115	٠.٥٧	3907899	(٦٢.٠٧)	5.17
2018	80873189	٧.١٣	4121195	٥.٤٥	5.09
2019	111723523	٠.٣٨	5053840	٢٢.٦٣	4.52
2020	76082443	(٣١.٩٠)	3991824	(٢١.٠١)	5.24
2021	102849659	٣٥.١٨	4522832	١٣.٣٠	4.39

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات

– البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات الاحصائية للمدة (٢٠٠٥–٢٠٢١).

– وزارة الصحة والبيئة العراقية، دائرة التخطيط وتنمية الموارد البشرية قسم الاحصاء، للمدة (٢٠٠٥–٢٠٢١).

اما في الاعوام (٢٠١٨– ٢٠١٩) ارتفع حجم الانفاق على التعليم فقد بلغ (٤١٢١١٩٥، ٥٠٥٣٨٤٠) مليون دينار وبمعدل تغير موجب بلغ (٥.٤٥% ، ٢٢.٦٣%) وبنسبة مساهمة من اجمالي الأنفاق العام بلغت (٥.٠٩%، ٤.٥٢%) نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام وارتفاع حجم الموازنة العامة، اما في عام (٢٠٢٠) شهد حجم الانفاق العام على التعليم انخفاضا ليصل الى (٣٩٩١٨٢٤) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (٢١.٠١–%) وبنسبة مساهمة من اجمالي الانفاق العام بلغت (٥.٢٤%) ويعزى ذلك الى الأزمة الصحية (كورونا) وتوقف اغلب المشاريع فضلا عن تراجع الايرادات العامة مما ادى الى خفض النفقات العامة وبالأخص الاستثمارية لجميع القطاعات، ثم ارتفع بعدها الانفاق العام على التعليم نتيجة ارتفاع اسعار النفط وتحسن الاوضاع الصحية وعودة الحياة الطبيعية ليصل حجم الانفاق على التعليم الى (٤٥٢٢٨٣٢) مليون دينار وبمعدل تغير موجب بلغ (٢٦.٦٥%) وبنسبة مساهمة من اجمالي

الانفاق العام بلغت (٤.٣٩%) وذلك في عام(٢٠٢١).

الشكل (٤) نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام في العراق للمده (٢٠٠٥-٢٠٢١)

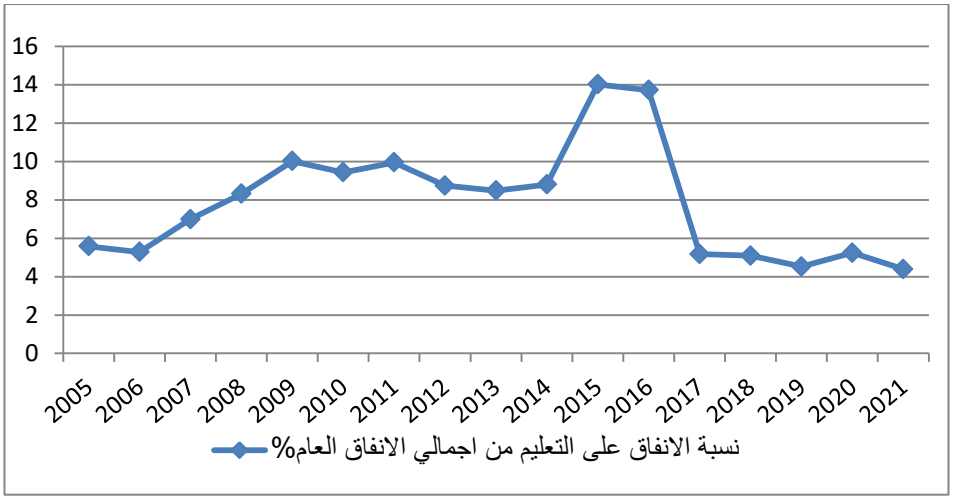

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

آليات تفعيل معايير ضمان جودة التعليم العالي اللازمة للتنمية المستدامة:

ولتفعيل معايير ضمان جودة التعليم العالي ، والتي يمكن أن تكون قوته الدافعة لتحقيق التنمية المستدامة يجب توفير الآليات التالية:

١–وجود قيادة مستدامة

القيادة المستدامة هي القيادة التي تخطط للمستقبل وتستفيد من الماضي من أجل تحقيق الرخاء والحياة الكريمة للأجيال الحاضرة المستقبلية، وهي في هذا تدبير بفعالية، وتوزع المسئوليات على جميع الأفراد حسب قدراتهم، ولديها رؤية لتحسين أوضاع الحياة للجميع، ولكي تحقق القيادة المستدامة ذلك عليها أن تضمن وتوفر مفهوما تعليميا أعمق، وتنشر بكل الطرق والأساليب مزاياها الإيجابية للجميع الآن ومستقبلاً.

وهناك سبعة مبادئ ضرورية للقيادة المستدامة التي تنوي تحقيق تغيير فعال في منظومة التعليم العالي، هي:

أ–القيادة المستدامة من أجل التعليم: فالقيادة المستدامة تضمن وتصون وترتقي

بالتنمية المستدامة في العملية التعليمية، وتثري الحياة التعليمية كهدف أخلاقي إستراتيجي وليس كهدف سطحي ضيق، فالقيادة المستدامة. قيادة واعية تهتم هي بالعلاقات الإنسانية والعناية بالآخرين (**Hargreavers**، ٢٠٠٧:٢٤).

ب–القيادة المستدامة دائمة: أي أنها تستمر سنوات وسنوات وليست مرتبطة بالكاريزما (الجاذبية الشخصية بل هي قيادة تقدمية تواجه التحديات عبر الزمن وخاصة فيما يتعلق بالتغير التعليمي المستقبلي.

ج–القيادة المستدامة مشاركة: فهي تقوم على قيادة الآخرين والتعاون معهم عن طريق التدريب وتبادل الآراء، ففي عالم معقد لا يمكن لقائد واحد أن يتحكم في كل شيء بدون مساعدة الآخرين (Fink & Hargreaves، ٢٠٠٤).

د–القيادة المستدامة إيجابية: فهي القيادة التي تحسن البيئة الطبيعية، وتوفر مناخا أفضل للطلاب والمعلمين وتتعاون مع المؤسسات التعليمية القريبة منها وليست منطوية على ذاتها وليست أنانية، إنها تعمل للصالح العام ولصالح المجتمع.

هـ–القيادة المستدامة متنوعة ومرنة: فهي القيادة التي تواجه التغيرات والتهديدات غير المتوقعة وتعمل على التطوير، وليس الجمود وتتحاشى نقاط الضعف، وهي مرنة تعمل على التنوع التعليمي وتعدد مصادر التعلم من خلال شبكات تعليمية ومكونات تعليمية مرنة.

و–القيادة المستدامة حكيمة ومتطورة فهي القيادة التي لا تستترف المواد الخام أو الموارد البشرية، بل تعمل على تطويرهما معًا بالاعتراف والتقدير وتثمين ومكافأة المواهب وتشجيع الآخرين على بذل كل ما لديهم من طاقة والاعتناء بأنفسهم، وباختصار القيادة المستدامة هي قيادة حكيمة لا تهدر المال ولا تهدر جهد الأفراد. **ز–القيادة المستدامة حاكمة** فهي القيادة التي تعزز التعلم كأساس للنهوض بالمستقبل عن طريق الحفاظ على البيئة التعليمية وتجديدها وخلق أهداف بعيدة المدى دون الاعتماد على الماضي فقط، بل تحيى كل ما يؤدي إلى الحكمة وتزيل العقبات أمام التعلم وتتجاوز أخطاء الماضي وتتجه نحو المستقبل، وهذا يتطلب الصبر والتحمل **(Hargreavers، ٢٠٠٧:٢٥)**.

٢– تأسيس الوعي بضرورة التعليم من أجل الاستدامة:

والخطوة الأساسية في بداية انطلاق التعليم من أجل الاستدامة هو تنمية داخل مجتمع المتعلمين وبين الجمهور وبين الحكومات والمسئولين بأن إعادة توجيه التعليم نحو تحقيق الاستدامة أمر ضروري وجوهري، وإذا لم يكن مسئولو الحكومات أو القادة الجامعيون وأعين بالعلاقة الحساسة بين التعليم العالي والتنمية المستدامة، فإن عملية إعادة توجيه التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة لن تتم فالتعليم يمكنه أن يحسن من احتمالية تطبيق السياسات القومية والموارد الإقليمية وبالتالي فإن التعليم يصبح في موقف يتيح إعادة توجيهه للمساعدة في تحقيق الاستدامة **(McKewon، ٢٠٠٢ :٢٣٤)**

٣- إعادة توجيه التعليم العالي من أجل الاستدامة:

تحتاج التنمية المستدامة إلى تعليم عال متسع للحياة نفسها، تعليم يخدم جميع الناس ويقوم على أساس كافة مجالات المعرفة، كما انه يسعى إلى إدراج التعلم داخل كافة الأنشطة الأساسية للحياة، فنمو المعرفة يتقدم بسرعة مذهلة، إلا أنه ليس بالسرعة التي تتنامى بها، ومن ثم ففهم وحل المشكلات المعقدة يحتاج إلى تعاون دؤوب بين مختلف مجالات العلوم وكذلك بين العلوم البحتة والعلوم الاجتماعية، وإعادة توجيه التعليم العالي نحو التنمية المستدامة سيحتاج باختصار إلى تغييرات مهمة وجذرية في جميع المجالات تقريبا.

وتعتبر المناهج الجامعية من أهم المجالات التي يجب أن تخضع لهذا التغيير، فالمنهج المعاد توجيهه نحو الاستدامة يجب أن يضع مبدأ المواطنة من بين أولى أولوياته، وهذا يقتضي مراجعة للمناهج القائمة وتطويراً للأهداف وموضوعات المحتوى وعمليات التدريس ومقومات التعلم التي تركز على الفضائل والأخلاق والدوافع والقدرة على العمل مع الآخرين للمساعدة في بناء مستقبل مستدام، كما يجب زيادة الاهتمام بالعلوم الإنسانية والاجتماعية داخل المناهج، فإذا كانت العلوم الطبيعية تقدم معارف مجردة مهمة عن العالم، إلا أنها حد في حد ذاتها لا تساهم في منظومة القيم والاتجاهات الواجب تأس للتنمية المستدامة (UNESCO، ١٩٩٧ :٣٤٥).

٤- التحسين المستمر :

والتحسين المستمر عملية تقوم بها المؤسسة التعليمية ككل بهدف تحسين العمل والتحديث المستمر خلال فترة زمنية طويلة مع الأخذ في الاعتبار بصفة أساسية حاجات العملاء، إذ تمثل تحسين الجودة جزءاً متكاملاً من إدارة الجودة الشاملة كما عرضها ديمنج عام ١٩٨٦، وزادت أهميتها مع شدة التنافس العالمي وضرورة إيجاد منتجات محسنة تفي بحاجات العملاء، وتوجد عدة أدوات لتحقيقها منها الأساليب الإحصائية وتحديد الأولويات والثقافة الداعمة لها والهيكلية التي تؤدي لتحقيقها وتدعم من الإدارة العليا.(Fabnoun, 2002, 184)

٥- تطوير برامج متنوعة من أجل الاستدامة بمشاركة مجتمعية:

إن أي برنامج تعليمي للتنمية المستدامة يجب أن يضع في الاعتبار الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحلية ومن ثم فعلى كل جامعة أن تضع برنامجها بنفسها، فمن المستحيل وضع برنامج قومي موحد يكون مناسبًا لجميع المجتمعات المحلية، ومن ثم فإن عملية المشاركة المجتمعية التي تقوم من خلالها الأطراف المهتمة بالتعليم العالي بفحص احتياجات ورغبات المجتمع وتحديد العناصر الأساسية للتعليم

وبعد فهذه هي أهم الآليات المهمة لتفعيل معايير ضمان الجودة في التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، ولا يجب أن يغيب عن مؤسسات التعليم العالي في هذا الشأن أن فهم قيادة الجامعة وإداريها لأسباب الاهتمام بضمان الجودة والالتزام بها من أهم متطلبات ضمان الجودة ، وهذا يقتضي منهم قبول أن عملية ضمان الجودة تحتاج إلى وقت وتدريب وممارسة، فالأكاديميون يحتاجون إلى معرفة طريق جديد لتعلم الأشياء التي يمارسونها لفترة طويلة، وأعضاء هيئة التدريس ليسوا ضد التحسين المستمر للجودة ، لكنهم مثل كل البشر يخشون المجهول، إذ لا بد من إقناعهم . بأن أي تحسين في الجودة يمكن أن يتحقق دون المساس بالحرية الأكاديمية والشخصية، ومن ثم فإن التأهيل الجيد لأعضاء هيئة التدريس وتوفير الحرية الأكاديمية لهم في التعبير عن آرائهم وأفكارهم، وكذلك الحرية في تحديد البرامج الدراسية، وفي استخدام طرائق التدريس، والحرية في اختيار الموضوعات البحثية ونشر النتائج بدون خوف أو مجاملة كما يجب على أعضاء هيئة التدريس على توجيه النقد البناء للجامعة دون توجيه اللوم لهم.

الاستنتاجات:

١- يحتاج الاستثمار في راس المال البشري الى حجم إنفاق ضخم والى مده زمنيه طويله من اجل الوصول الى المخزون النهائي.

٢- يعاني العراق من مشاكل رئيسيه اهمها عدم المواكبة لأساليب وطرق التعليم الحديث. ان الانفاق العالي من الموازنة على التعليم في العراق لا يعني الاهتمام بتطوير التعليم وانما يعود الى الاختلال في الموازنة العامة

٣- ان الاستثمار في راس المال البشري هو ركن اساسي من ركائز التنمية فلابد من تفعيل وتطوير الانفاق في هذه المجال بشكل حقيقي.

٤- فلا جودة في حياة الفرد ولا تنمية مستدامة إلا من خلال تصحيح مسار العملية التعلمية ليواكب ويستوعب هذه المفاهيم التي ماتزال حديثة العهد في أوساط العديد من الدول النامية ومنها العراق.

التوصيات:

١- تطوير البرامج التعليمية والتدريبية في والجامعات بما يتلائم مع حاجات التنمية الاقتصادية في العراق وخاصه حاجه السوق من الكوادر الوسطية.

٢- علينا دراسة النماذج الناجحة في هذا السياق والاستفادة منها بهدف تقليص الفجوة العلمية، الرقمية والتنموية، والعمل على اللحاق بالركب ومما لا شك فيه أن التجربة اليابانية في مجال التعليم والتنمية تعد أحد التجارب

الرائدة التي استفادت منها ماليزيا كوريا وإندونيسيا وغيرها.

٣- ضرورة مشاركة القطاع الخاص في عملية التعليم جنبا الى جنب مع القطاع الحكومي لتطويره وتحسين جودته وتحمل تكاليفه وأعبائه، بل والاستثمار فيه لما له من أهمية بالغة في رقي والنهوض بالأمم.

٤- ضرورة استخدام أساليب الادارة الاقتصادية الحديثة في مؤسساتنا التعليمية وذلك بتطبيق المعايير العالمية. استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة لتوفير مصادر تعليم جديدة.

٥- زرع ثقافة الجودة داخل المؤسسة التعليمية من خلال الحوار والمناقشة. معظم مفاهيم الجودة هي مفاهيم مستعارة من الصناعة والخدمات ولكن الجامعة تختلف عن المصنع فيجب أن نعي هذا الجانب لأننا نتعامل مع منتج بشري إنساني.

المصادر:

1- Baqir, Bukala Abdullah, 2003, Cost-benefit economics in the education sector, doctoral thesis, Cairo University.

2- United Nations Development Programme, Human Development Report for the year 1995

3- Barihi et al., Fares Karim, Nazim Abdullah Abd, and Muhannad Khalifa Obaid (2011) The reality of university education in Iraq between challenges and reform processes, Journal of the University College of Economic Sciences, Baghdad, Issue 49, Baghdad.

4- George Al-Qasifi, Human Development: A Critical Review of the Concept and Content, in Human Development in the Arab World, 1995.

5- Hussein Salama Abdel Azim (2005), Accreditation and Quality Assurance in Education, Cairo, Dar Al Nahda Al Arabiya.

6- Al-Hamidawi, Hussein Prism (2019) Analysis of the relationship between investment in the education sector and economic development in Iraq (policies, impacts, and requirements), 2019, doctoral thesis (unpublished), Wasit University.

7- Al-Hout, Muhammad Sabry and Shazly, Nahid Adly, Education and Development, Cairo 2007, Anglo Egyptian

8- Al-Dulaimi, Omar Yassin, 2014, The role of human capital in improving marketing performance, Tanmiya Al-Rafidain Magazine, Issue 116, Volume 36.

9- Tariq Banouri and others, Sustainable Human Development from Theoretical Concept to Application, Guide for Development Workers, 1995, discussion paper from the United Nations Development Programme, ESCO,.

10- Adnan, Muhammad, The Economics of Education, 1985, Arab Planning Institute, Kuwait.

11- Ezzat, Aziz 1985: Planning towards illiteracy in Egypt, Education Magazine, fourth issue, Arab Educational and Cultural Organization, Cairo.

12- Al-Ukaili, Tariq Abdul Hussein (2007) Human Resource Economics, 1st edition, Al-Warraq Publishing and Distribution.

13- Al-Kulaidar, Qusay and others (2009) Economic measurement of the impact of the size of national income on educational expenditures and higher education inputs in Iraq for the period (1970-2002), Al-Qudsiya Journal of Administrative and Economic Sciences (No. 04), Iraq.

14- Hashem, Hanan Abdul Khader (2011) The reality and requirements of development in Iraq: the legacy of the past and the necessities of the future, Journal of the Kufa Studies Center (Vol. 01, No. 21), University of Kufa.

15- Iraqi Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Annual Statistical Bulletin (2004-2018)

1- Albandary, Mohammed S. (2005). "Meeting the challenges: the development of quality

assurance in Oman's college of education, Higher education,

2- Briting, Seren & Mayer, Michela & Mogensen, Finn (2005). Quality Criteria for ESD School: Guidelines to enhance the quality of education for sustainable development. Austrian Federal Ministry of education, Science and Culture Dept., V/11C, Environmental Education affairs.

3- Fabnoun, Naceur (2002).Control processes for total quality management and quality assurance, Work study.

4- Hargreavers, Andy (2007)."Sustainable leadership and development in education: creating the future, conserving the past, European journal of education.

5- Kohiler, Jurgen (2003). "Quality Assurance, Accreditation,and Recognition of Qualifications as Regulatory Mechanisms in the European Higher Education Area", Higher Education in Europe.

6- Mc Keown, Rosalyn (2002). Education for Sustainable Development toolkit. USA, University of Tennessee, Center of geography and environmental education:

7- Opre, Adrain & Opre, Dana (2006)."Quality assurance in higher education: professional development", Cognition, Brain, Behavior.

8- Rhoades, G. and Spom, B. (2002). 'Quality assurance in Europe and the U.S.: Professional and political economic framing of higher education policy', Higher Education

9- Serrano-Velarde, Kathia E. (2008)."Quality Assurance in the European Higher Education Area: The Emergence of a German Market for Quality Assurance Agencies", Higher Education Management

10- T. W. Schultz, Investment in Human Capital" American Economic. Review, Vol. 51, No. 7, March, U.S.A, 1961.

11- UNESCO (1997), Educating for a sustainable future: A transdisciplinary vision for concerted action. November. Available at: http://www.unesco.org/ education/ tlsf/TLSF/ theme_a/mod01/ uncom01 t05s01 .htm#imp.